

دور الصحافة في محاربة الفساد: بحث في المعوقات وضمانات النجاح

The Role of the press in the fight against corruption
the obstacles and guarantees of successأ. خلاف بومخيلة¹

جامعة قسنطينة-3

tarek12305@gmail.com

أ.د. فضيل دليو

جامعة قسنطينة-3

fdeliou@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2019/02/05 / القبول: 2019/05/29 / النشر على الخط: 2019/06/15

Received: 2019/02/05 / Accepted: 2019/05/29 / Published online: 15/06/2019

ملخص:

إن التنامي المتزايد للاهتمامين الدولي والوطني بمحاربة الفساد، لما يمثله من تحديد لأمن واستقرار الدول واقتصادياتها، يستدعي بناء استراتيجية فعالة لمناهضته. والصحافة لما تمتلكه من إمكانيات تأثيرية، تعد مفتاحا أساسيا في أية إستراتيجية فهي تمارس الرقابة والمساءلة على أنشطة الحكومة والإدارات العامة، وتعمل على إشاعة الشفافية وتعميق إحساس المسؤولين بالمساءلة. ولخطورة الصحافة على فضح الفساد والمفسدين، والتشهير بهم، فإن أصحاب القرار والمستفيدين من مناخ الفساد، أثقلوا كاهل الصحافة والصحافيين بمعوقات عدة ومخاطر جمة (تهديد الصحافيين أو اغتيالهم، فرض الرقابة عليهم وعرقلة وصولهم إلى مصادر المعلومات...)، سيحاول المقال عرضها مع أهم محددات تفعيل دور الصحافة وإطلاق إمكانياتها الحقيقية في مواجهة الفساد، مثل ضرورة توسيع هامش الحرية الصحافية، وتوفير الحماية للصحافيين ومصادرهم، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات، وتخصيص جوائز مالية مغرية لتشجيعهم على إجراء التحقيقات الصحافية حول الفساد.

كلمات مفتاحية: الصحافة، الفساد، إمكانيات الصحافة، معوقات الصحافة.

Abstract

The press, with its potential of influence, is a key to any strategy. It exercises control and accountability for the activities of the government and public administrations, promotes transparency and deepens accountability. The press has the power to expose and corrupt corruption and corrupt people. The decision-makers and the beneficiaries of the climate of corruption have burdened the press and journalists with many obstacles and dangers (the threat or assassination of journalists, censorship and obstruction of access to information sources ...). Determining the activation of the role of the press and launching its real capabilities in the face of corruption, the necessity of expanding the margin of press freedom, providing protection for journalists and their sources, enabling them to access information and allocating attractive financial prizes to encourage them to conduct press investigations on corruption.

¹ المؤلف المرسل: خلاف بومخيلة، الإيميل: tarek12305@gmail.com

Keywords: Press, Corruption, Press potentialities, Press constraints.

1 . مقدمة

للفساد بشتى أنواعه ومظاهره المختلفة تداعيات خطيرة على مستويات متعددة، فهو يهدد أمن واستقرار الدول ويقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدالة وحكم القانون، كما يهدد مشاريع التنمية بكافة أبعادها. ولذلك يساور المجتمع الدولي قلق بسبب العلاقة ما بين الفساد وبين أنواع مختلفة من الجرائم المنظمة ذات الوجه الاقتصادي والمالي كجريمة تبييض المال، خاصة وأن حالات من الفساد تتعلق بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءا مهما من ثروات الدول النامية ومواردها.

وتؤكد تقديرات بعض الهيئات المالية الدولية أن الحجم الكلي لعمليات غسيل الأموال يصل إلى حوالي 5% من إجمالي الناتج العالمي التي تقدرها مجموعة العمل المالي الدولية ما بين 590 مليار دولار إلى 1.5 تريليون سنويا، وتقديرات دولية أخرى قالت إن حجم غسل الأموال في عام 1991 بين 500 إلى 600 مليار دولار، وقفزت التقديرات عام 1998 إلى 2.85 تريليون دولار سنويا، وهذا بلا شك يعادل حجم اقتصاديات الكثير من البلدان الصناعية المتطورة، وعليه بدأت دول العالم حشد كل طاقاتها لمكافحة هذه الجريمة⁽¹⁾.

كما قدر تقرير للمنظمة الدولية للشفافية إجمالي الأموال المهربة للخارج على مستوى العالم ككل بـ 2 تريليون دولار، كان نصيب القارة الآسيوية منها 44% مقابل 17% لمنطقة الشرق الأوسط و 17.7% لأوروبا الشرقية و 4% لإفريقيا. وفي مؤتمر إتحاد المصارف العربية قدر نصيب العالم العربي من غسل الأموال وتهريبها بنحو 25 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل 2% من الناتج العربي الإجمالي البالغ 1.2 تريليون دولار⁽²⁾، كما قال أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربي أن حجم الفساد في الدول العربية وصل إلى 400 مليار دولار وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2009⁽³⁾.

وتمثل هذه الأرقام الصادمة حجم انتشار الفساد على المستويين الدولي والعربي، الأمر الذي أدى إلى تنامي الاقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدول التي تعاني منها، بل بات علة تخترق تلك الحدود وتؤثر في العلاقات الدولية مما يجعل التعاون بين الدول للسيطرة على الفساد ومنع انتشاره حاجة ملحة، وبالتالي فإن مكافحة الفساد والقضاء عليه مسؤولية جميع الدول التي تتعاون مع بعضها في تبني منهجية شاملة، ومتعددة الأساليب للنجاح بصورة فعالة.

وقد ترجم هذا القلق وهذا المسعى من خلال اتفاقيات دولية ومعاهدات إقليمية وقوانين وطنية، كما كان لمنظمة الشفافية الدولية أكبر الأثر في الحرب على الفساد، بالنظر إلى ما تقوم به من بحوث ودراسات ميدانية حول الفساد، فضلاً عن المساعدات

⁽¹⁾ سعود بن عبد العزيز آل رشود، الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال: الصحافة السعودية نموذجاً، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص. 55.

⁽²⁾ المنظمة العربية لمكافحة الفساد على الموقع التالي: <http://cutt.us/g6ELo> (2019/01/01).

⁽³⁾ المرجع نفسه.

الفنية التي تقدمها إلى الدول التي تطلب المساعدة في حربها على الفساد، وكذلك التقارير والمعايير التي تنشرها بصورة دورية بالنسبة إلى المناخ الملائم للفساد، والإجراءات المتخذة لمحاربتها في معظم دول العالم⁽¹⁾.

واستشعاراً للمجتمع الدولي لخطورة الفساد، فقد قُدمت مجموعة من المبادرات والاتفاقيات، وأنشئت مؤسسات دولية ووطنية، وأكدت جل هذه المبادرات على ضرورة إشراك مؤسسات الإعلام في كل جهود حقيقية تستهدف بناء إستراتيجية فعالة لمواجهة الفساد والحد منه.

وتسعى هذه الورقة إلى دراسة الإمكانيات التي تتمتع بها الصحافة، من خلال استعراض جملة من الدراسات التي اهتمت بقياس متغيرات مختلفة مثل حرية الصحافة والوصول إلى مصادر المعلومات، وأثرها على وجود الفساد، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو دور الصحافة في الحد من الفساد؟
- ما هي التحديات والمعوقات التي تثقل كاهل الصحفيين عند تغطيتهم لقضايا الفساد؟
- ما هي الضمانات التي يجب توافرها حتى تستطيع الصحافة توظيف كل طاقاتها في حربها ضد الفساد؟

II . الصحافة سلطة رابعة في مواجهة الفساد: الدور والإمكانيات المتوفرة

إنّ دور الصحفيين في المجتمع هو إعلام الجمهور وتثقيفه. فهم حراس في المجتمع، يحرصون مصالح الناس، ويقومون بدورهم المسؤول اجتماعياً في المجتمع. وغالباً ما يشار إلى الصحفيين على أنهم السلطة الرابعة والأوصياء على الأمانة العامة، ويرى "سيبرت وآخرون" أن الصحفيين يتحملون مسؤولية اجتماعية "لانتقاد أولئك الموجودين في السلطة نيابة عن الشعوب والمجتمعات، حيث يعملون بشكل أو بآخر كهيئات مراقبة لهم"⁽²⁾.

وتعتبر التقارير الإعلامية بشكل عام، وخاصة التحقيقات الاستقصائية من جانب الصحفيين المنتسبين أو المستقلين، من بين أهم مصادر التوعية العامة بالفساد؛ إذ تعد هذه التقارير والتغطيات الإعلامية مصدراً أساسياً للكشف عن حالات الفساد، سواء تعلق الأمر ببيئات تطبيق القانون التي تحقق في الإدعاءات الواردة في الصحافة، أو الشركات التي تقرر إجراء تحقيقات داخلية أو تقارير ذاتية، أو هيئات الإبلاغ عن مكافحة غسيل الأموال التي تعد تقارير عن المعاملات المالية المشبوهة، هذه المؤسسات التي يبدأ عملها استناداً إلى ما ينشر في وسائل الإعلام/الصحافة من تحقيقات أو مقالات متصلة بحالات فساد⁽³⁾.

⁽¹⁾ داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية/المعهد السويدي بالقاهرة، لبنان، 2004، ص. 441

⁽²⁾ Aslam, R. (2015). *PAKISTAN: Media, politics and the threats to journalists in Pakistan*. Pacific Journalism Review: TeKoakoa, 21(1), 177-194

⁽³⁾ OECD (2018), *The Role of the Media and Investigative Journalism in Combating Corruption*, p.4. www.oecd.org/corruption/The-role-of-media-and-investigative-journalism-in-combatingcorruption.htm

في المجتمعات الحديثة، تعتبر وسائل الإعلام الحرة عاملاً خارجياً في محاربة الفساد. إذ يمكن أن تكون مؤسسة رقابية، وكسلطة رابعة، تتوافق وسائل الإعلام مع القوانين والقيم والمعايير الديمقراطية، وعلى النقيض من السلطات الثلاث (الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، فإن وسائل الإعلام لا تملك وسائل رسمية لمعاقبة سوء السلوك أو الانحرافات من جانب المسؤولين العاملين الفاسدين؛ وبذلك فهي تمارس رقابتها العامة بطريقة غير مباشرة، من خلال الأساليب التالية⁽¹⁾:

1.II. الصحافة كهيئة رقابية:

في علاقتها مع السلطة، دائما ما يكون نفوذ الصحافة جليا، فالغطية الصحفية يمكن أن تساعد على تحديد ما إذا كان المرشح سيفوز أو يخسر، كما تقرر إبراز مشكلات معينة أو إهمالها، وبذلك تقرر نجاح سياسات أو فشلها⁽²⁾. وباعتبارها هيئات رقابة، فإن الصحافة من خلال تحقيقاتها الصحفية في حالات الفساد والإبلاغ عنها يمكن أن تجعل "مؤسسات النيابة العامة تفتح تحقيقات قضائية وإدانة الفاعلين السياسيين الفاسدين"⁽³⁾. ولا تكتفي الصحافة بأن تكون رقبيا على أعضاء الحكومة والسياسيين وحدهم، بل تعمل لتكون بديلا أكثر كفاءة عن المؤسسات الرسمية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي يفقدها الفساد القدرة على فرض العقوبات الضرورية، ومن خلال فضح المسؤولين العموميين الفاسدين، تساهم وسائل الصحافة في تفعيل المساءلة الرأسية، والتي يصفها شادلر (Schedler) بأنها "آلية ضبط بين الجهات الفاعلة القوية والجهات الأقل قوة". وعلى سبيل المثال، وفي أعقاب الكشف على أوراق بنما مباشرة، اضطر رئيس وزراء أيسلندا (2016)، سيغموندور دافيز جونلا وغسون، إلى الاستقالة بعد احتجاجات عامة⁽⁴⁾. ويقدم هذا المثال دليلا على أن وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا يمكن أن يكون لها تأثير قوي عندما يطالب المجتمع المدني بمساءلة القادة المنتخبين ومحاسبتهم. وتشير دراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه ما بين بدء نفاذ اتفاقية مكافحة الرشوة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 1999 و 1 يونيو 2017، أن 2٪ (6 حالات) من صفقات الرشوة الأجنبية التي تم تجريمها، كانت نتيجة تقارير وسائل الإعلام حول فساد محتمل، كما أكد 16 من أصل 41 طرفاً في اتفاقية مكافحة الرشوة أن تقارير وسائل الإعلام الوطنية أو الدولية كانت وراء اكتشاف حالة واحدة على الأقل من الرشوة الأجنبية⁽⁵⁾.

2.II. الصحافة تعزز المساءلة بين القوى المتعادلة:

تعزز وسائل الإعلام الرقابة والمساءلة بين الجهات الفاعلة المتعادلة القوى من خلال الكشف عن عيوب في هيئات مكافحة الفساد، إذ يمكن للصحفيين الدعوة إلى إصلاح هذه المؤسسات، وبالتالي زيادة فعالية وسائل الإعلام في مكافحة

(1) Christopher Starke, Teresa K. Naab, & Helmut Scherer, *Free to Expose Corruption: The Impact of Media Freedom, Internet Access, and Governmental Online Service Delivery on Corruption*, International Journal of Communication 10(2016), 4702–4722

(2) Seib, Philip M. *Campaigns and conscience: The ethics of political journalism*. Greenwood Publishing Group, 1994.p. 121.

(3) Christopher Starke, Teresa K. Naab, & Helmut Scherer, Op.cit, p. 4703

(4) Ibid, pp. 4704-4705

(5) OECD (2018), Op.cit, p.04

الفساد، بالإضافة إلى ذلك، فإن رفع الوعي العام حول إجراءات آليات الرقابة من خلال التغطية الإعلامية يعزز عمل وشرعية هيئات مكافحة الفساد في الدولة، وتعزيز التصميم المؤسسي للنظام السياسي، والذي يعتبر العامل الأساسي المحدد للفساد. لقد بينت الدراسات وجود علاقة عكسية بين مستوى المشاركة الديمقراطية في بلد ما وبين انتشار الفساد المنتظم فيه؛ إذ يؤدي ارتفاع مستوى المشاركة الديمقراطية إلى نجاح أكبر في المؤسسات المعدة لمكافحة الفساد. ويمكن للديمقراطية أن تساهم بشكل مباشر في تقليل الفساد، لأن خطر منع الانتخاب يردع السياسيين عن طلب الرشاوى وإساءة توزيع الموارد العامة. ولا يمكن للانتخابات أن تلعب دورًا فاعلاً في لجم الفساد إلا إذا توفر لذلك شرطان: الأول هو أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتجري بانتظام، ما يسمح للناخبين بطرد السياسيين الفاسدين، الثاني هو أن يتمكن الناخبون من الحصول على المعلومات وهذا يقاس بدرجة تعميم المعلومات بين الناس وحرية الصحافة. لذلك، من غير المرجح أن ينمو الفساد في ظل تزايد المشاركة الديمقراطية⁽¹⁾.

II.3. تكوين منتدى مدني للتعبير عن الشكاوي وتعبئة الرأي العام:

يعد نشر الصحافة للفضائح جزءاً من العملية السياسية في الديمقراطيات الحديثة، يبدأ أن اهتمام الصحفيين بنشر الفضائح لا ينحصر بما تدره من أرباح (زيادة المبيعات)، بل يرجع أيضاً إلى استشعار الصحفيين لثقل المسؤولية الملقاة على عاقتهم على اعتبار أنهم هيئات رقابية مدنية⁽²⁾.

وتوفر وسائل الإعلام منتدى مدنياً للتعبير عن الشكاوى والمساهمة في تكوين الرأي العام من خلال "تسليط الضوء على الفشل في السياسات، وسوء الإدارة من قبل المسؤولين العموميين، والفساد في مؤسسات القضاء، والفضائح في قطاع الشركات" ويمكن لوسائل الإعلام أن تولد ضغطاً عاماً لإجبار السياسيين الفاسدين على الاستقالة وفقدان السلطة السياسية. من خلال حملات التسمية والتشهير (Naming and shaming campaigns)، التي تضر كثيراً بسمعة الفاعل الفاسد، وغالباً ما تكون هذه الحملات مفيدة جداً في مجال مكافحة الابتزاز، أين يمكن للضحية المتضرر من سلوك مسؤول فاسد متسلط يرفض أو يؤخر خدمة لتحصيل رشوة، أن يفضحه ويشهر به من خلال الصحافة، ومع ذلك، عندما يكون الراشي والمرشحي مستفيدين معاً من المعاملة الفاسدة فلا أحد يهتم بالتبليغ عن القضية. وهذا ما يتطلب من الصحافة الاستقصائية المشاركة بفعالية في جهود مكافحة الفساد⁽³⁾.

II.4. الصحافة تعزز الشفافية في المجتمع:

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، تعبيراً عن ضرورة الإفصاح للجمهور وإطلاعهم على منهج السياسة العامة، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين 81، عليها من رؤساء

(1) مركز العمليات الانتقالية الدستورية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014، ص. 33

(2) Christopher H. Sterling, Op. cit, pp.1106-1107.

(3) Christopher Starke, Teresa K. Naab, & Helmut Scherer, Op.cit p.4704

دول وحكومات ووزراء... الخ من مفاصل الدولة الأخرى بغية الحد من السياسات غير المعلنة أو ما يطلق عليها اصطلاحاً (سياسات خلف الكواليس) التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح⁽¹⁾.

والشفافية حق من حقوق المواطنين تجاه الدولة وهي من جهة أخرى واجب من واجبات السلطة الإدارية تجاه المواطنين، فمن واجب السلطة فتح المجال أمام المواطنين للإطلاع وبصورة مستمرة على سير عملية إدارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات، والشفافية تعني أن تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري ويدور داخلها، وحتى الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، يجب أن تتسم بالشفافية فتكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش، فالشفافية إذن ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة، كما أن المساءلة والمحاسبة لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة شفافة، وعلى هذا الأساس تعتبر الشفافية والمساءلة من أهم الركائز والمبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، وهما مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً وخاصة في مجال عملية صنع واتخاذ القرار⁽²⁾.

وبناء على ما تقدم يتضح أن الشفافية والفساد مفهومان متعارضان والعلاقة بينهما هي علاقة عكسية؛ فكلما زادت الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى كافة الأصعدة كلما ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والحد منه، والسيطرة على آثاره المدمرة، لأن الفساد يستمد قوته من الغموض وعدم الوضوح⁽³⁾.

5.II. الصحافة والتأثير الوقائي:

ترى نظرية الردع أن هناك ثلاث قوى من المتوقع أن تزيد من تواتر الفساد وحجمه: (أ) ارتفاع حجم المكافآت الخارجية، (ب) انخفاض احتمال الكشف، و(ج) انخفاض حدة العقوبة، وإذا قامت الصحافة بدورها الرقابي بشكل جيد، فهناك احتمال متزايد لأن يتم فضح انتهاكات الفاعلين الفاسدين وتتابع قضائياً، مما ينجر عنه فقدان السمعة أو السلطة/المنصب. وهكذا، تتضاءل المنفعة الشخصية للفساد مقارنة بالتبعات المترتبة، حتى لا يتجرأ أحد على الانخراط في الفساد أصلاً. ومع ذلك، فإن ردع الفساد بنجاح بين المسؤولين الحكوميين، والتناول/الفضيحة الإعلامية، وقوانين مكافحة الفساد الصارمة، والمحاكمات الفعالة من مؤسسات العدالة القوية تحتاج إلى أن تكمل بعضها البعض. فإذا كانت المؤسسات العقابية الرسمية ضعيفة أو هي في ذاتها فاسدة، فإن من تسول لهم أنفسهم ارتكاب الفساد لن يخشوا المساءلة وسيفلتون دون عقاب⁽⁴⁾.

ويحدد "ستابنهورست" أيضاً الطرق غير الملموسة التي يمكن أن تساهم بها وسائل الإعلام في مكافحة الفساد. وتتمثل هذه الطرق في التحقيقات حول الفساد التي تنشأ من المناخ الاجتماعي الواسع المصاحب للتعددية السياسية، والمناقشات العامة

(1) عماد الشيخ داود، "الشفافية ومراقبة الفساد"، مجلة المنصور 18 (2012): 77-119.

(2) جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق: التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، الإصلاح الاقتصادي، العدد 137.

(3) المرجع نفسه، ص. 137.

(4) Ibid, p.4706.

المفعمة بالحياة، والشعور المتزايد بالمساءلة بين السياسيين والهيئات والمؤسسات العامة، والتي تعد نتيجة عرضية وثانوية لوجود مؤسسات إعلامية لاذعة وحرّة⁽¹⁾.

وإذا كان للصحافة كل هذه الإمكانيات والطاقت فقد يقول قائل: ما الذي يمنع الصحافة من القيام بدورها؟ وللإجابة على هذا السؤال يتضمن المبحث التالي أهم العوائق التي تحول دون قيام الصحافة بدورها على الوجه المطلوب. ويلقي الضوء على العراقيل التي تعمل على تعطيل كفاءة الصحافة والصحفيين بالكامل أو على الأقل التقليل من فعاليتها في فضح الفساد ورموزه على جميع المستويات.

III . العوائق والتحديات التي تواجه الصحافة:

ولما كان الفساد يتميز بالسرية، وأن المستفيد منه يعمل كل ما في وسعه لإخفاء آثار الجريمة، فإن المسؤولين المتورطين، يعتبرون وسائل الإعلام وخاصة الصحافة عدوا لهم، والفساد لا يصادق الصحافة الحرة، ما جعل الصحافة تتعرض لضغوطات جمة، منها ما يتصل بالواقع الصعب للممارسة الإعلامية عموماً فالصحافة مهنة المتاعب بامتياز، ومنها ما يختص بطبيعة الفساد، فالأنظمة الفاسدة والشركات المتورطة في صفقات مشبوهة، لا تتوانى عن عرقلة الصحافة وتشبيطها وإفشال أية محاولة إعلامية جادة من خلال وضع متاريس وحواجز تثقل كاهل الصحفيين، وتجعل من الصحافة مهنة شاقة وصعبة بالفعل، وسيتناول المبحث التالي أهم التحديات التي تعيق عمل الصحفي عموماً والاستقصائي خصوصاً وتحد من قدرة الصحافة وتعيقها.

1.III. الصحفي بين التهديد والاختيال أو تغطية الفساد:

يعد الضغط على الحكومة ودفعها للقيام بالإصلاحات المطلوبة من مهام الصحفي الأساسية التي يطالب بها المجتمع، غير أن "العنف والإفلات من العقاب وعدم وجود ضمانات قانونية ومؤسسية لوسائل الإعلام أدت إلى إثارة الخوف والرقابة الذاتية والاستنزاف بين العاملين في الإعلام" ففي دراسة عن وضعية الإعلام في أفغانستان قال صحفيون لـ "هيومن رايتس ووتش" إنهم لا يحاولون تغطية القضايا/الوقائع التي تشكل خطورة كبيرة على أمنهم. فقضايا مثل الفساد والاتجار بالمخدرات، والتي تسيء في كثير من الأحيان إلى شخصيات سياسية قوية تعمل داخل الحكومة أو خارجها، يمكن أن تثير ردود فعل عنيفة تصل إلى القيام بعمليات انتقامية ضد وسائل الإعلام بسبب تحقيقات صحفية⁽²⁾.

ولا تكتفي الأطراف المنتفعة من الفساد بالتضييق على حرية الصحافة، بل تبادت حتى إلى تجريد الصحفيين "المزعجين" من حقهم في الحياة، فحسب إحصائيات لجنة حماية الصحفيين لـ 42 صحفياً مصرعهم خلال عام 1992 ، وازداد العدد عام 1993 ليصل إلى 57 صحفياً، أما عام 1994 فقد بلغ عددهم 66 صحفياً⁽³⁾.

(1) Ibid, p.4705

(2) Human Rights Watch. (2015). "Stop reporting or we'll kill your family": Threats to Media Freedom in Afghanistan. 1st ed. United States of America, p.33.

(3) جون أوين وهيدر بيردي وآخرون، التغطية الإخبارية الدولية بين الخطوط الأمامية والمواعيد النهائية، ترجمة: نيرة محمد صبري، مؤسسة هندواي سي آي سي، مصر، 2017، ص. 214.

كما أظهر تقرير آخر لذات اللجنة في سبتمبر عام 2006، أن ثلاثة صحفيين في المتوسط يتعرضون للقتل كل شهر، كما أن النتائج المشابهة التي كشف عنها المعهد الدولي لسلامة الإعلاميين في استقصائه العالمي للسلامة عام 2007، التي تُظهر مقتل ألف صحفي في الفترة بين 1996 و 2006، من شأنها أن تكشف أكثر عن المأساة المتواصلة التي تواجه الإعلاميين⁽¹⁾. وأشارت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن مؤشر إدراك الفساد لسنة 2017 عند تحليلها لنتائج المؤشر حول العلاقة بين مستويات الفساد وحماية حرية الصحافة ونشاط المجتمع المدني، أن كل الصحفيين تقريباً الذين قُتلوا منذ سنة 2012 قد لقوا حتفهم في بلدان ينتشر فيها الفساد⁽²⁾.

وتبين من خلال التحليل الذي استند إلى معطيات من لجنة حماية الصحفيين، أنه خلال السنوات الست الماضية، قُتل أكثر من 9 من أصل 10 صحفيين في بلدان حصلت على درجات تعادل أو تقل عن 45 نقطة في مؤشر مدركات الفساد. ويعني ذلك أن معدل صحفي واحد على الأقل يقتل في بلد من البلدان الأكثر فساداً. بالإضافة إلى ذلك، يلقي صحفي واحد من أصل خمسة صحفيين حتفه أثناء تغطيته لحادثة عن الفساد.

وتؤكد جهود منظمة الشفافية الدولية وتجربتها الميدانية، من خلال عملها مع أكثر من 100 فرع وطني في العالم، هذه الصلة الوثيقة بين الفساد والتجني على حرية الصحافة. فعلى سبيل المثال، توفي حوالي 20 صحفياً خلال السنوات الست الماضية في البرازيل، التي حصلت على درجة 37 نقطة ضمن مؤشر هذه السنة. ويخاطر الصحفيون في البرازيل بحياتهم يومياً في سبيل أداء عملهم، حيث يقع استهدافهم بسبب التحقيقات الاستقصائية التي يجرونها حول انتشار الفساد في السلطات المحلية والجرائم المتعلقة بالمخدرات وغيرها⁽³⁾.

وليس الصحفيون العرب بحال أحسن من غيرهم، إذ تشير المعطيات أن مصر والسعودية والإمارات واليمن وسوريا وليبيا تحتل المراكز الأسوأ في مجال انتهاك حرية الصحفيين وحقوقهم، حيث تحتل مصر المرتبة 161 عالمياً، وهي الثانية عالمياً في اعتقال الصحفيين إذ لا يزال ستون صحفياً يقبعون في سجونها، من بينهم 12 حكم عليهم بالمؤبد، أما السعودية فتحتل المرتبة 168 في حرية الصحافة بالعالم، إذ يقبع 25 صحفياً في سجونها، بينما تحتل الإمارات المرتبة 119 ويقبع فيها أربعة صحفيون وراء القضبان، ويحتل اليمن المرتبة 166 عالمياً، وليبيا المرتبة 163، في حين تأتي سوريا في المرتبة 177 كأكثر الدول فتكاً بالصحفيين⁽⁴⁾.

ولقد عاش الصحفيون في الجزائر خلال العشرية السوداء تجربة قاسية للغاية، أثناء تأدية عملهم، إذ بلغ عدد الصحفيين الذين لقوا حتفهم 58 صحفياً بين سنتي 1993-1996، مما جعل الجزائر محل إدانة شديدة من قبل منظمات عالمية منها

(1) المرجع نفسه، ص. 225.

(2) https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release_AR29/12/2018

(3) Ibid

(4) محمد أزوين، حرية الإعلام بالعالم العربي تتدهور جراء الاستبداد. على الموقع: <http://cutt.us/am6n4> تاريخ الزيارة: 2018/12/20

منظمة "مراسلون بلا حدود" الكائن مقرها في باريس على لسان أمينها العام روبير مينار أثناء مؤتمر نظمه المركز الأوروبي التابع لمنتدى الحرية بلندن في سبتمبر 1997⁽¹⁾.

وتواجه المرأة الصحفية تحديات أخرى غير التهديدات والتخويف والعنف الذي يواجهه جميع الصحفيين، فالقيود الاجتماعية والثقافية تعيق عمل الصحفيات والمراسلات مما يؤدي إلى استهدافهن ليس فقط للتغطية التي تغضب الناس الأقوياء، ولكن أيضا ببساطة لكونهن نساء. وكثيراً ما تحد هذه التهديدات من قدرة الصحفيات على السفر إلى الريف، أو حتى تقييد حركتهن في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى التهديدات التي تستجلبها التحقيقات في قضايا مثيرة للجدل، تتعرض الصحفيات إلى التحرش الجنسي والتمييز من الزملاء داخل مؤسساتهم الإعلامية⁽²⁾.

III.2. العوائق القضائية/القانونية:

لقد أدى الصراع الطويل بين السياسة والصحافة إلى ابتكار آليات للتحكم فيها، منها ما هو قانوني، ومنها ما كان غير ذلك، بغية الحد من القدرة الهائلة التي تحسستها الأنظمة في الإعلام، فقد حاولت تطويعه وتوظيفه في خدمة الأنظمة السلطوية من خلال بسط سيطرة الحكومة على ملكية الوسائل (النظام السلطوي)، فلما لم ينجح الأمر، عمدت الحكومات إلى إيجاد قيود وأصبغت عليها شكل قوانين، ومنها قوانين الإشهار، والرقابة القبلية البعدية، ويعتبر المختصون والمهنيون صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات، والسر المهني من أشد العقبات التي تربك عمل الصحفي. وتجعل من مهمة كشف وفضح الفساد أمراً عسيراً للغاية.

III.3. عسر الوصول إلى مصادر المعلومات:

اتسعت ظاهرة البحث في مجال مصادر المعلومات المستخدمة في الإعلام عقب قرار سحب "جائزة بوليتزر" من الصحفية جانيت كوك العاملة في صحيفة واشنطن بوست الأميركية عام 1981 بعدما تبين أنها اختلقت القصة الخيرية الفائزة والتي تروي قصة طفل مدمن للهيروين عمره ثماني سنوات. وقد اتضح أن المصادر المجهلة التي استندت إليها كانت مختلقة⁽³⁾. ولهذا خصّصت التشريعات الإعلامية العالمية، المهنة والأخلاقية، مكانة هامة للمصادر التي يستقي منها الصحفي معلوماته بكونها ركيزة أساسية في ممارسة المهنة. وقد شددت هذه التشريعات على واجبات الصحفي حيال مصادره: كاحترام الحقيقة، وعدم نشر الأخبار إلا إذا كانت من مصدر معروف، ورفض أي إغراءات لنشر الخبر أو حجبه، وحق الجمهور في أخبار صحيحة، وعدم المزج بين الصحافة والإعلان أو الدعاية، لكنها تناولت أيضاً حقوق الصحفي في هذا الميدان لاسيما منها الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات⁽⁴⁾.

(1) جون أوين وهيدر بيردي وآخرون، مرجع سابق، صص. 214-215.

(2) Human Rights Watch. (2015). Op.cit, p.34

(3) علي الرمال وآخرون، مصادر التغطيات الإعلامية والحق في الوصول إلى المعلومات، ص. 05.

(4) المرجع نفسه، ص. 05

وكشفت دراسة استهدفت معرفة الصعوبات والعوائق التي تعترض وصول الصحفي إلى مصادر المعلومات أجريت على 20 مسؤول تحرير في المؤسسات الإعلامية اللبنانية، أن 65% من المستجوبين يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات بغية تعزيز نصوصهم التحريرية، وقد أرجع التقرير هذه الصعوبة إلى ما يلي:

- غياب التشريعات والقوانين الملزمة بإعطاء المعلومات أو حق طلب نشر المعلومات.
- القيود على الموظفين في الإدارات العامة لجهة منع التصريح وإعطاء معلومات إلا بإذن من الهرمية الإدارية.
- غياب ثقافة الشفافية في الدوائر العامة والخاصة وثقافة إعطاء المعلومات.
- تبعية وسائل الإعلام وعدم الرغبة بالوصول إلى المعلومات بسبب ملكية وسائل الإعلام وارتباطاتها المتعددة⁽¹⁾.

ولمعرفة كيف يغطي الصحفيون المحققون وقائع الفساد، وكيف يكتسبون وجهات النظر حول التفاعل من تطبيق القانون في حالات الرشوة في الدول الأجنبية أجرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بين 12 أبريل و26 ماي دراسة مسحية لعينة قدرها 101 مفردة من 43 دولة، وأشارت الدراسة إلى أن المبلغين (مطلقاً صفارات الإنذار) هم في الغالب المصدر الأول للمعلومات بالنسبة للصحفيين الذين يكتبون تقارير عن حالات الفساد، وترى الدراسة أن هناك أسباباً عدة تدفع هؤلاء المخبرين/المبلغين إلى اللجوء والاتصال بالصحفيين، مثل: حماية هويتهم، لإطلاع الجمهور أو الحكومة على القضايا محل الاهتمام، أو في غياب الاستجابات الفعالة من جانب هيئة إنفاذ القانون أو أصحاب العمل. وقد أشار أحد الصحفيين الذين شاركوا في الدراسة إلى "أن تقديم التقارير إلى وسائل الإعلام يمكن أن يكون أكثر فعالية بالنسبة للمخبرين من الإبلاغ إلى مؤسسات تطبيق القانون. فبينما تستغرق الإجراءات سنوات للوصول إلى نتيجة، يستطيع الصحفي صياغة ونشر قصة في غضون أيام يمكن أن تصل إلى قراء عالميين من خلال منصات التواصل الاجتماعي"⁽²⁾.

وتتيح التكنولوجيا الجديدة للصحفيين التواصل مع مصادرهم عبر منصات الاتصالات المشفرة، مما يضمن حماية هوية المبلغين عن المخالفات. ومع ذلك، أقر الصحفيون بالمخاطر الكبيرة التي تواجهها المصادر نتيجة لعدم وجود أوعدم كفاية أطر الحماية للمخبرين في كثير من البلدان. حتى في البلدان التي تتوفر على قوانين حماية المبلغين عن المخالفات، ونادراً ما تمتد إلى حماية المخبرين الذين يبلغون مباشرة إلى وسائل الإعلام، ويرى (54 بالمائة) من أفراد العينة بأن حماية مصادر الصحفي والمبلغين عن الفساد يمثل مصدر قلق عند التعامل مع سلطات إنفاذ القانون في قضايا فساد. وأشار صحفي منهم إلى حالة التجاذب بين وسائل الإعلام والسلطات الضريبية، حيث كانت السلطات الضريبية تبتز الصحفيين بمقايضة عدم نشر التحقيقات، وإلا ستكشف أسماء المبلغين (المصادر) عن هذه الوثائق. وقد أبرزت هذه الحالة حسب الصحفي "عدم الجدية التي تعاملت بها السلطات مع حماية المصادر"، كما عبر بعض الصحفيين عن قلقهم حيال الرقابة الحكومية أو أية محاولات تستهدف معرفة مصادرهم⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه، ص. 10.

(2) OECD (2017), *The Detection of Foreign Bribery*, p.60 www.oecd.org/corruption/the-detection-of-foreign-bribery.htm

(3) Ibid, p.60.

III.4. القيود المتعلقة بالسر المهني:

رغم إقرار التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة الصحافة على المستويين الدولي والوطني أن السر المهني حق للصحفيين، إلا أنه بالمقابل كبلته بمجموعة من القيود أمام السلطة القضائية، ففي قانون الإعلام الجزائري مثلاً، نصت المادة 37 من قانون الإعلام (قانون 90) :

" السر المهني حق للصحفيين الخاضعين لأحكام هذا القانون وواجب عليهم، ولا يمكن أن يتذرع بالسر المهني على السلطة القضائية المختصة في الحالات الآتية:

- مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.
- مجال السر الاقتصادي الاستراتيجي.
- الإعلام الذي يمس أمن الدولة مساساً واضحاً.
- الإعلام الذي يعني الأطفال أو المراهقين.
- الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق والبحث القضائيين".

كما أن المادة 39 أوجبت على مدير النشرة كشف السر المهني إذا تعلق الأمر بكاتب مقال غير موقع أو موقع باسم مستعار في حالة المتابعة القضائية وإلا توبع عوضاً عن الكاتب ومكانه: "مدير النشرة الدورية ملزم بالسر المهني، غير أنه في حالة حصول المتابعة القضائية ضد كاتب مقال غير موقع أو موقع باسم مستعار يحذر المدير من إلزامية السر المهني بناءً على طلب السلطة المختصة التي تلقت شكوى لهذا الغرض، ويجب عليه حينئذ أن يكشف هوية الكاتب الحقيقية الكاملة، وإن لم يفعل ذلك يتابع هو عوض الكاتب ومكانه"⁽¹⁾.

ولعل من نتيجة هذا القيد القانوني الذي يلزم الصحفي بأن يكشف عن مصادره، تعريض علاقات الصحفي بمصادره للاهتزاز، يكون من بين ارتداداته فقدان الصحفي لمصداقيته، ويصير مرهوب الجانب من قبل كل من يريد التبليغ عن تجاوزات إدارية، لاسيما وأن حماية الشهود والمبلغين عن الفساد تفتقر إلى الأطر القانونية الضرورية.

III.5. التحقيقات الاستقصائية مكلفة مادياً وبطيئة زمنياً:

تتطلب الصحافة الاستقصائية بطبيعتها الوقت والمال. ولا تمتلك جميع وسائل الإعلام الموارد اللازمة لاستثمار الناس والوقت والمال في المقالات التحقيقية. ومن المفارقات أن تلك المنظمات الإعلامية غير المهتمة بالصحافة الاستقصائية، بسبب طابعها التابلودي (tabloid) أو صلاتها المشبوهة مع الأعمال والسياسة، هي التي تمتلك الوقت والمال الكافيين⁽²⁾. ولما كان من بين الأطراف الفاعلين في مكافحة الفساد مؤسسات تقدم تمويلاً للصحافة الاستقصائية، مثلها مثل الجهات المانحة الأخرى لتطوير وسائل الإعلام، والتي تتعرض لضغوط ومحاسبة حول مصير الأموال الممنوحة للصحافة وجدواها، من

(1) محمد عبد الغني سعيود، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، ر. ماجستير. غ.م.، جامعة باجي مختار عناية، 2012، ص. 60.

(2) UNESCO, Professional journalism and self-regulation. New media, old dilemmas in South East Europe and Turkey, France, 2011.p. 58.

خلال تقديم معلومات عن النتائج الملموسة التي يتم تحقيقها من خلال التقارير الصحفية، كان لابد على الصحفيين أن يثبتوا جدارتهم⁽¹⁾.

ومن المعروف أن الصحافة الاستقصائية قد تستغرق وقتاً طويلاً من التحري وتستهلك إمكانيات مالية معتبرة، يفترض توفيرها من طرف المؤسسات الإعلامية الحاضنة له. لكن يبدو أن هذا النشاط في تراجع مستمر⁽²⁾، بسبب ما تواجهه الصحافة الاستقصائية من تحديات، مثل التمويل والقيود السياسية في كل من العالم المتقدم والنامي. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن طبيعة الفساد والتحقيقات الصحفية تجعل من الصحافة الاستقصائية من "أغلى" أنواع الصحافة تكلفة، لأنها تتطلب أطر زمنية طويلة، تمتد من شهور إلى سنوات، مع القليل من العائد المالي⁽³⁾.

ومن الأمثلة الشاهدة على الوقت الذي تستغرقه بعض القضايا، نجد أوراق بنما، والتي أفتكت جائزة بوليتزر في أبريل 2017، فهذه التحقيقات هي ثمرة مجهود عمل استقصائي دام 5 سنوات، قامت به اللجنة الدولية للصحفيين الاستقصائيين، والتي حققت حول الملاذات المالية الآمنة، ونشرت أرقام الدول العشر التي تحول إليها الأموال (هونغ كونغ/الصين، بريطانيا، سويسرا، الو.م.أ، بانما، غوايتمالا، لوكسمبورغ، البرازيل، الايكوادور والأوروغواي).

وفي تحقيق مماثل استغرق ستة أشهر، أجرت مؤسستان إعلاميتان في أبريل 2016 تحقيقاً حول (the Unaoil scandal)، وهي قضية محاولة رشوة عابرة للقارات تتضمن رشاًوى سلمت نيابة عن الشركات في دول مختلفة من العالم بما في ذلك الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الرشوة الموقعة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي الآونة الأخيرة، أسفرت تحقيقات اللجنة الدولية للصحفيين الاستقصائيين عن ما سمي بتحقيقات أوراق اللجنة، عن تقارير عالمية حول استخدام المراكز المالية الآمنة من قبل أكثر من 100 شركة متعددة الجنسيات لإخفاء صفقات معينة. وقد شملت التحقيقات التي أجراها الصحفيون أكثر من 380 صحفياً يعملون في ست قارات في 30 لغة، وهذا المثال تسلط الضوء على أهمية الشبكات التعاونية للصحفيين الاستقصائيين الذين يعملون في التحقيقات المعقدة عبر الحدود⁽⁴⁾.

وهذه الأمثلة تقدم دليلاً على الوقت الذي يمكن أن يستغرقه تحقيق صحفي، وحجم الموارد البشرية الضرورية التي تشير ضمناً إلى حجم الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات هذا التحقيق. ومع ذلك يجب ألا تتخذ هذه الخاصية الملازمة لطبيعة التحقيقات الصحفية سبباً في الزهد فيها والترفع عن القيام بها، فكل ذلك يمكن أن يهون إذا ما قورن بما يمكن أن ينجم عن مثل هذه التحقيقات "البطيئة" التي يمكن أن تطيح بمسؤولين، وتبلغ عن تجاوزات لم يكن للممارسات الصحفية اليومية والعادية أن تفضحها.

(1)Schiffrin, A. (Ed.). *Global muckraking: 100 years of investigative journalism from around the world*. The New Press.(2014). p.12-13.

(2)دليو فضيل: دراسات في الإعلام والاتصال. الجزء الثاني: أخلاقيات الإعلام والاتصال، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة 3 ، 2018 ، ص. 95

(3)Bebawi, Saba. *Investigative journalism in the Arab world: issues and challenges*. Springer, 2016.. p.11-12

(4) OECD (2018), Op.cit. p.4.

III.6. ضعف التكوين:

ترى الكاتبة بابوي صبا (Bebawi Saba) في كتابها حول الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي أنه ورغم التحسن الملحوظ المتمثل في تقديم بعض الجامعات لدروس خاصة بالصحافة الاستقصائية في بعض البلدان العربية (في تونس واليمن والأردن ولبنان وغزة والضفة الغربية)، إلا أنه هناك جملة من النقائص لا تزال تعيق تقدم الصحافة الاستقصائية، "فمعظم الصحفيين العرب، هم من مخرجات مدارس ومؤسسات جامعية التي لا تشجع على التفكير النقدي"⁽¹⁾. واستشهدت برأي رنا الصباغ المديرية التنفيذية لمؤسسة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية" (أريج) التي ترى "أن ما يدرس من نظريات يرجع إلى خمسينات وستينات القرن الماضي" كل هذا تقول الصباغ "جعل الطلاب يتخرجون دون أدنى فهم لما يميز الصحافة الاستقصائية عن الممارسات الصحفية العادية"⁽²⁾. ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، ترى الصباغ "أن افتقار المدرسين إلى المعرفة التطبيقية الضرورية اللازمة لتعليم الصحافة الاستقصائية، لعدم ممارستهم لها قد أثر سلباً على الطلاب، مما اضطر الأساتذة إلى الإحجام عن تعليم أساسيات الصحافة الاستقصائية للطلاب، ليس خوفاً من الطرد فقط من المؤسسات الحكومية التي يعملون فيها، بل أيضاً رغبة في حماية الطلاب المبتدئين قليلي الخبرة من التبعات التي تنجر عن تحقيقات قد تؤدي إلى كشف أي شكل من أشكال الفساد"⁽³⁾.

IV. الضمانات الضرورية لنجاح الصحافة في محاربة الفساد:

لكي يسهل على الصحافة القيام بواجبها الرقابي، والنجاح في "تقديم الفساد ورموزه إلى منصة القضاء"⁽⁴⁾، فإن المتابعين للشأن الإعلامي والمنخرطين في هيئات مكافحة الفساد، ينصحون بضرورة توفير بعض العوامل والشروط أهمها:

IV.1. ضرورة رفع سقف حرية الصحافة:

تعد حرية الصحافة شرطاً مسبقاً وضرورياً لتغطية الفساد، وتمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وتتعترف العديد من المعاهدات الدولية بأهميتها في حماية المبادئ الديمقراطية. وتقر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) بالدور الحاسم للإعلام في مكافحة الفساد. فالمادة 13/د تطلب من الدول الأطراف تعزيز مشاركة المجتمع في مكافحة الفساد من خلال "احترام وتعزيز وحماية حرية الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها" شريطة الالتزام بقيود معينة حسب الضرورة ووفقاً للقانون، واحترام حقوق وسمعة الآخرين وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة والأخلاق. وتعتبر مجموعة الدول ضد الفساد (GRECO) أن مستوى حرية الصحافة هو مؤشر على الالتزام بالقواعد التي يضعها مجلس أوروبا لمكافحة

(1) Bebawi, Saba, Op.cit, p.13

(2) Ibid, p.13

(3) Ibid, p.14

(4) نور الهدى زكي، الديمقراطية والرأي العام في مواجهة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكتب مصر، 2012. ص.5.

الفساد. إذ أشارت النقطة 16 من القرار (97) للمجلس التنفيذي بصراحة إلى أن تعزيز حرية الإعلام يعد من بين "المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد" العشرين⁽¹⁾.

ويرى المختصون أن تجسيد شعارات حرية الصحافة، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم⁽²⁾ :

- تحرير التشريعات العربية المتعلقة بالإعلام من كل القيود المكبلة لحريتها، سواء حرية التعبير أو النشر أو الملكية أو الإصدار أو الطبع أو التوزيع، بما في ذلك إلغاء جميع التشريعات والقوانين والأنظمة، التي تسمح بتدخل الدولة في شؤون الصحافة ومعاينة الصحفيين بالعقوبات الرادعة.
- إلغاء العقوبات الإدارية والقانونية التي تمكن السلطات التنفيذية من فرض الرقابة على المطبوعات أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، والدعوة إلى إلغاء النصوص والقرارات التي تسمح بتعطيلها إداريا أو مصادرتها أو سحب تراخيصها، وإلغاء جميع النصوص التشريعية التي تسمح بتوقيع العقوبات السالبة للحرية على الصحفيين في الجرائم المتعلقة بممارسة مهنتهم.
- توفير الضمانات القانونية والسياسية للممارسة الإعلامية والعمل علي الارتقاء بمستوي مهنة الإعلام، ويتضمن ذلك أيضا إقرار حق التنظيم النقابي للإعلاميين على أسس مستقلة وديمقراطية.

وتتوفر هذه الشروط وغيرها يمكن للإعلام أن ينجح في أداء دوره ضمن أية إستراتيجية حقيقية تروم القضاء على الفساد. ورغم الاعتقاد الجازم بضرورة تحرير الصحافة من كل القيود، إلا أن هناك شكوكا ومخاوف من أن تسليح الصحفيين بكل هذه القوة، يمكن أن يعزز من احتمال انحراف الصحافة عن نهجها، أو أن يتغول الصحفيون، فتستحيل الصحافة من قوة تحارب الفساد إلى قوة تدافع عنه وعن مرتكبيه، فالصحفيون يمكن أن يزاحموا أصحاب السيف على سلطتهم، ليستأثروا ببعض الامتيازات، ففي تحليله للعلاقة بين أهل "الكتاب" (الجامعي والمثقف والإعلامي) وأهل "السيف" (السياسيون والعسكريون) يرى "جلنر" أن "القلم ليس أقوى من السيف، لكنه إذا دعم طقوسا فإنه يمارس ضغوطا كبيرة على السيف، فالقلم هو الوحيد الذي يمكنه توجيه أهل السيف إلى اتخاذ القرار بشأن كيفية التحالف بغية تحقيق أكبر المنافع الشخصية"⁽³⁾.

إن الوفاق الودي المصلحي بين محترفي السياسة ومحترفي الصحافة، قد يؤدي إلى نوع جديد من الزبونية ذي طبيعة معقدة وغامضة تتجاوز زبونية الأحزاب بمفهومها التقليدي، إلى أشكال جديدة من الزبونية الإعلامية السياسية⁽⁴⁾.

IV.2. تجسيد مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات:

إن الوصول إلى المعلومات حق للجميع، للمواطن والصحافي على السواء. ومن شأن إقرار هذا الحق تشجيع الشفافية في عمل الإدارات العامة وحماية كاشفي الفساد والصحافيين الذين ينشرون معلومات سرية تساهم في محاربة الفساد وخدمة المصلحة

(¹) OECD (2017), Op.cit, p.59.

(²) أحمد أبو دية، دور وسائل الإعلام في دعم أنظمة المساءلة والرقابة في الأقطار العربية، في مجموعة مؤلفين، المسألة والمحاسبة؛ تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد/الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، لبنان، 2007. ص. 559

(³) دليو فضيل، الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 5، جامعة سطيف 2، 2007، ص. 60.

(⁴) المرجع نفسه، ص. 59.

العامة. ويتيح حق الوصول إلى المعلومات للمواطن الوصول إلى أي معلومة واستخدامها في تقييم مستقل لأداء الحكومة والمسؤولين الرسميين من دون التعرض للملاحقة القضائية.

ولقد ضمنت التشريعات والمواثيق الدولية حق الحصول على المعلومة على اعتبار أنه حق أساسي للإنسان ويسهم في دعم حرية الرأي والتعبير وتنمية الديمقراطية والشفافية. ويشير قرار الأمم المتحدة رقم 59 في العام 1946 إلى "أن حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وأنها محك جميع الحقوق التي كرست الأمم المتحدة نفسها لها"⁽¹⁾.

وتعتبر البيانات المفتوحة مفتاحاً أساسياً لمكافحة الفساد؛ فهو يتيح الشفافية والمساءلة والوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تساعد في كشف هذه الجريمة والتصدي لها. والبيانات المفتوحة هي "البيانات الرقمية التي يتم توفيرها مع الخصائص التقنية والقانونية اللازمة لاستخدامها، وإعادة استخدامها، وإعادة توزيعها بحرية، من قبل أي شخص، في أي وقت وفي أي مكان"⁽²⁾. ويعتقد الخبراء أن الصحافة تجعل المواطنين مطلعين، والمواطنون المطلعون بدورهم أقدر على محاسبة الموظفين العموميين، ويتوقع من وسائل الإعلام أن تلعب دوراً محورياً في الحد من الفساد ومحاربه من خلال دورها المتمثل في كلب الحراسة/الوظيفة الرقابية، وتعبئة الرأي العام ضد الفساد، وتمارس الصحافة تأثيرها على الرأي العام من خلال التشهير بالممارسات السياسية الفاسدة⁽³⁾.

وأكدت دراسة لبنانية أنه ولضمان تطبيق حق الوصول إلى المعلومات في أي دولة يتوجب وجود قانون ينص على هذا الحق. وقد اعتبر 80% من مسؤولي التحرير في وسائل الإعلام اللبنانية أن وجود قانون يرمي حق الوصول إلى المعلومات يؤثر على شفافية العمل الصحفي⁽⁴⁾. كما أن الحق في الحصول على المعلومات يساعد المواطن على إثبات انتهاكات وتجاوزات الفاسدين إضافة إلى زيادة إدراك الفرد ومعرفته بالقضايا المتعلقة بالفساد وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة. وقد رأى 90% من مسؤولي التحرير أن إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات في لبنان يساهم في الحد من فساد القطاع العام⁽⁵⁾.

إن توفر حرية التعبير ورفع الرقابة على العمل الصحفي وإمكانية فتح جريدة من طرف الخواص، يجب أن يرافقه توفر العناصر الشكلية التي من شأنها أن تدعم العمل الصحفي المستقل ومن بينها، مبدأ الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات. وهذا المبدأ يشمل المادة الأساسية التي تبدأ الصحيفة عملها وتنتهي بالوصول إلى مصدر المعلومة، إلى تحريرها في شكل خبر، إلى طبعها، ثم إلى توزيعها وبيعها. وهذا ما أشار إليه "فرانسيس بال"، الذي حلل عناصر هذا المبدأ إلى: حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، حرية بث وتناقل المعلومات، حرية استقبال المعلومات، التنقل الحر للمعلومات⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ علي الرمال وآخرون، مرجع سابق، ص. 17.

(2) OECD (2017), Op.cit, p.63.

(3) Park, Chang Sup. *How the media frame political corruption: Episodic and thematic frame stories found in Illinois newspapers*. Southern Illinois University Carbondale, (2016).p.03.

⁽⁴⁾ علي الرمال وآخرون، مرجع سابق، ص. 17.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه، ص. 18.

⁽⁶⁾ عبد الكريم فلاقي، إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 09، ديسمبر 2017، ص. 44-46.

IV.3. ضرورة حماية المصادر والمبلغين:

تعتبر مصادر الأخبار أساسية للممارسة الصحفية لأنها لا تقدم معلومات فحسب بل أيضا بل تضفي مصداقية على القصة الخبرية⁽¹⁾، لذلك تعد حماية المصادر ثاني أهم دعم للصحافة الاستقصائية التي تحقق في قضايا الفساد، بعد دعم هيئة التحرير للمؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الصحفي، ففي الدراسة المسحية التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السابق الإشارة إليها يرى الصحفيون أن مصادرهم يمكن أن تعمل أيضا في وكالات إنفاذ القانون، واعتبرت أن هذه المصادر يجب حمايتها مثل أي مبلّغ آخر، وتوصلت دراسة مسحية لـ 88 صحفيا حول مصادر المعلومات حول الفساد إلى أن معظم حالات التبليغ عن الفساد كانت من قبل مطلقي صفارات الإنذار بنسبة 35 بالمائة⁽²⁾.

وكما أن التكنولوجيات الحديثة مثل العملات الرقمية، والتنقيب عن البيانات، توفر للمجرمين وسائل جديدة لارتكاب الجرائم، فإن الاتصالات المشفرة تعطي للمصادر سرية عالية لتبليغ انشغالهم لوسائل الإعلام دون الخوف المراقبة أو الانتقام. وتسمح البيانات المفتوحة للصحفيين الاستقصائيين بالوصول إلى كمية هائلة من المعلومات التي لم تكن قابلة للتحقيق من قبل، كما تسهل الشبكات العابرة للحدود الوطنية واتحادات مهنيي الأخبار إجراء تحقيقات كان تصورها قبل عشر سنوات أمرا مستحيلا⁽³⁾.

وتقول باتريشيا موريرا، المديرية التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية: "لكل ناشط أو صحفي الحق في أن يندد بالفساد دون أن يخشى على حياته" وأضافت "على ضوء ما نراه اليوم من قمع للمجتمع المدني والإعلام في مختلف أنحاء العالم، علينا أن نبذل جهدا أكبر لحماية كل من يفضح الفساد"⁽⁴⁾.

إن التصور القاضي بضرورة حماية المبلغين إنما يستند إلى اعتبار المبلغين أدوات مفيدة لمحاربة الفساد، ومن بين التشريعات المهمة والتي حظيت باهتمام كبير، "التشريع الأمريكي الذي يقضي بتشجيع ومكافأة من يبلغ عن صاحب العمل الذي يعمل لديه إذا ثبت له أن صاحب العمل يقوم بتحقيق أرباح غير عادية من عقد حكومي، فقد حصل هذا التشريع على اهتمام كبير في أوروبا، ويتجه التفكير حاليا إلى تبني هذا التوجه حيث ينظر إلى المبلغين على أساس أنهم أدوات مفيدة لمحاربة الفساد ولكن الاتجاه في المستقبل سيكون تجاه حماية المبلغ وليس مكافأته"⁽⁵⁾.

IV.4. تشجيع التحقيقات حول الفساد بجوائز صحفية مغرية:

في العقود القليلة الماضية، انتشرت جوائز الصحافة من جميع الأنواع بشكل كبير في النطاق والعدد عبر مختلف البلدان. ففي الولايات المتحدة، مثلا، هناك أكثر من 200 مسابقة إعلامية وطنية ومحلية كل عام. مما جعل جوائز الصحافة "جزءًا لا يتجزأ من الصحافة الأمريكية". وتمثل الجوائز المهنية شكلا مهما من أشكال الاعتراف في مجالات الإنتاج الثقافي. فمن الناحية

(1) Sterling, Christopher H: *Encyclopedia of journalism*: Sage Publications. 2009.p.306.

(2) OECD (2017), *The Detection of Foreign Bribery*, p.60

(3) OECD (2018), Op.cit, p.04

(4) https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release_AR29/12/2018

(5) جورج مودي ستاوت، تكلفة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكتب مصر، 2012، ص. 56.

العملية، تهدف إلى تحديد ومكافأة ما يعتبر أفضل الممارسات في مجال ما. أما بالنسبة لوسائل الإعلام، فتمثل جوائز الصحافة الطريقة الأكثر فعالية لإنشاء وتعزيز نوع المصداقية التي يبحثون عنها في السوق. كما أن هذه الجوائز يمكن أن تجلب لهم اعترافاً بهم كخبراء في القضايا التي يغطونها، كما تبلور جوائز الصحافة أيضاً ثقافة الميدان وتنشئ الصحفيين اجتماعياً على المعايير المهنية الرسمية وغير الرسمية⁽¹⁾.

تبرز جوائز الصحافة نفسها على أنها مقياس شرعي على "القيمة الثقافية" للصحفي وللمؤسسة الصحفية. فعندما تصبح جوائز الصحافة نظام حوافز يكافئ المشاركين رمزياً واقتصادياً، تصبح أيضاً أداة قوية لترويج بعض الروايات حول إضفاء الشرعية على المهنة، فضلاً عن إعادة إنتاج المشاركين كوكلاء للشرعية⁽²⁾.

وتتمتع جوائز الصحافة بأهمية على مستويين: إضفاء الشرعية على الممارسة الصحفية، والتأكيد مرة أخرى على جدية الإرادة السياسية في إشراك الإعلام عامة والصحافة خاصة في محاربة الفساد، فالفوز بجائزة حول مقال أو تحقيق صحفي حول ممارسات الفساد، له دلالة مزدوجة: نوع من الإقرار السياسي والمهني بجدوى الصحافة، والثاني هو التعبير عن صدق النوايا السياسية في محاربة الفساد.

وتعتبر جائزة بوليتزر للصحافة من أرفع الجوائز العالمية وأشهرها، والتي أنشئت من قبل جوزيف بوليتزر، الذي كان مهتماً بالتعليم من خلال تخصيص مبالغ معتبرة بما في ذلك المنح الدراسية، وتمكين الطلاب الفقراء من الالتحاق بالجامعة. وعند وفاته، ترك بوليتزر 2 مليون دولار لجامعة كولومبيا، بعدما أنشأ كلية الدراسات العليا للصحافة في عام 1912 ومنح جوائز بوليتزر⁽³⁾.

ومن أشهر من تحصل على الجائزة بوب وودوارد وكارل برنشتاين (Bob Woodward Carl Bernstein) من خلال "المساعدة على الكشف عن فضيحة "ووترغيت" للرئيس ريتشارد نيكسون في صحيفة واشنطن بوست بين عامي 1972 و1974. وقد ساعد المراسلون، مسترشدين بأحد كبار المسؤولين في مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي خدم كمصدر ودي وودورد، في الحفاظ على القصة في الأخبار عندما كان البيت الأبيض في نيكسون يحاول التعتيم على ذلك. وحقق كتابهما الأكثر مبيعاً حول الفضيحة، "كل رجال الرئيس" و"الأيام الأخيرة"، كما استطاع فيلم هوليوود الذائع الصيت، والذي قدم دورهما بشكل فائق للغاية، أن يحولهما إلى أشهر مراسلي تحقيقات صحفية في التاريخ، وألهما جيلاً من الصحفيين الذين ساروا على نهجهما⁽⁴⁾.

(1) Yong Volz (2013) *Journalism awards as a site of contention in the field of journalism*, Chinese Journal of Communication, 6:4, 391-392, DOI: 10.1080/17544750.2013.854820

(2) Dong, Dong. "Legitimizing journalistic authority under the state's shadow: a case study of the Environmental Press Awards in China." *Chinese Journal of Communication* 6.4 (2013): 397-418.

(3) Sterling, C. H. (2009). *Encyclopedia of journalism*: Sage Publications. p.1168.

(4) Ibid, p.804.

وفي الجزائر استحدثت جائزة الرئيس للصحافة^(*) وقد خصص لها مبالغ معتبرة، يمكن أن ترفع من همة كل صحفي. والجائزة في ذاتها مبادرة يجب أن تشكر، لو لم ييخس حق الصحافة الاستقصائية حول الفساد- هذا النوع الصعب عن غيره من أنواع الأنواع الصحفية- إذ لم يتم وعلى مدار أربع طبعات منح جائزة لصحفي أو تحقيق صحفي عن الفساد. ولعل في حداثة هذه الجائزة ما يدع مجالاً للتفاؤل مستقبلاً في استحداث فئة مستقلة للتحقيقات الاستقصائية المتعلقة بالفساد.

وليس من المبالغة القول بأنه يجب أن يحظى كل صحفي يستطيع أن يكشف أية حالة فساد بالكرام، كنوع من التعويض المعنوي والاعتراف الاجتماعي بالفضل لمن يعرض حياته وأهله للهلاك في سبيل الدفاع عن الشعب ومقدراته التي يتربص بها الفساد والمفسدون في كل حين. فإذا اجتمع الحافز الداخلي (الإيمان بنبل ومسؤولية الصحافة)، والحافز الخارجي المتمثل في القيمة المالية المغربية للجائزة، ركب الصحفي الأهوال، واستسهل المشاق التي يلاقيها في سبيل كشفه وفضحه للفساد ومظاهره المختلفة.

IV.5. التكوين الجيد للصحفيين الاستقصائيين:

إن بيئة الفساد تتميز بالسرية، وكل محاولة لهتك حجاب هذه السرية، يلاقي مقاومة شديدة، لذلك يجب على الصحفيين الاستقصائيين التسلح بجملة من الأدوات المنهجية والقانونية التي يمكن أن تذلل الصعوبات وتوفر الحماية الضرورية لهم عند إجراء أية تحقيقات صحفية، ويمكن إجمالاً تأهيل الصحفيين وتسليحهم بالمهارات اللازمة للتحكم في تقنيات إجراء التحقيقات الصحفية، من خلال ما يلي:

- الاعتناء بتكوين الإعلاميين تكويناً علمياً ومهنياً، وحمايتهم من التجاوزات والمتابعات الأمنية والقانونية لأسباب تتعلق بأرائهم ومواقفهم السياسية.
- تشجيع صحافة التحقيقات من خلال التدريب الاحترافي لوسائل الإعلام في هذا المجال، وحث هذه الوسائل على إعطاء الموضوعات المتعلقة بالإدارة العامة والخدمة المدنية مزيداً من الاهتمام.
- تعريف الإعلاميين بحقوقهم القانونية وواجباتهم، وتعريف الجمهور بالمخاطر السلبية للتشريعات المقيدة للحريات، والعمل على ترويج ثقافة الحريات الديمقراطية والتعددية الصحفية⁽¹⁾.

^(*) لمزيد من المعلومات، أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 28، 2015، ص. 10 (<http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/1289>). وهذه الجائزة تقدم للصحفي الجزائري في يوم الاحتفال الوطني بالصحافة، تم تأسيسها بمرسوم رئاسي رقم 15-133 مؤرخ في 02 شعبان 1436 الموافق 21 مايو 2015، وهي تتمثل في منح شهادة تقديرية ومكافأة مالية تقدر قيمتها بـ 1.000.000 د.ج. للفائز الأول، و 500.000 د.ج. للفائز الثاني و 300.000 د.ج. للفائز الثالث، بينما خصص لفئة أحسن صورة مبلغ 10 ألف دينار. وكانت موضوعات المسابقة كالتالي: الطبعة الأولى "الجزائر، نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" الطبعة الثانية "المرأة الجزائرية طرف فاعل هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الطبعة الثالثة "الحفاظ على البيئة مفتاح الرفاه العمومي والسعادة الاجتماعية"، بينما كان موضوع الطبعة الرابعة "العيش معاً في سلام".

⁽¹⁾ أحمد أبو دية، دور وسائل الإعلام في دعم أنظمة المساءلة والرقابة في الأقطار العربية، في مجموعة مؤلفين، المساءلة والمحاسبة؛ تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد/الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، لبنان، 2007.

- تدريب الصحفيين للتعامل مع تكنولوجيا البيئة الرقمية الحديثة، والتي من دونها لا يمكن أن تكون البيانات المفتوحة مفيدة للجمهور ومدعمة للديمقراطية⁽¹⁾.

IV.6. الحاجة الملحة لتوافر الإرادة السياسية الحقيقية:

ليس من نافلة القول أن الشروط والضمانات السابقة، لن تخرج من حيز الممكن إلى الوجود إن لم تتوافر الإرادة السياسية الحقيقية، فالوقاية من الفساد ومكافحته لا يمكن أن تقوم بها هيئة أو جهة بمفردها بل هي مهمة يساهم فيها الجميع: السلطات العمومية، المجتمع المدني والإعلام، وذلك من خلال وضع إستراتيجية متكاملة يتم وضعها على مستوى الدولة وتنفيذها الحكومة⁽²⁾.

ولعل من أكثر الشروط الأساسية أهمية لوضع إستراتيجيات مناهضة الفساد، هو وجود العزيمة القوية التي لا تعرف حدودا في هذا الصدد، وهذه العزيمة يمكن توليدها عن طريق إظهار النتائج الهامة للفساد وإذا ما وجدت مثل هذه العزيمة، فإن الحكومة يجب أن ترسل إشارة واضحة لا لبس فيها إلى كافة الأطراف المعنية بشأن التزامها بمناهضة الفساد إلا أن الكلمات لا تكون كافية لخلق المصادقية تجاه الحكومة فيجب أن تتبع الكلمات أفعال وإنجازات في ميدان السياسة والإصلاح المؤسسي وكذلك العمل في مجال التبع الجنائي للفساد⁽³⁾.

إن الالتزام السياسي الواضح يمثل عنصرا مهما ومحوريا لنجاح أية إستراتيجية تستهدف القضاء على الفساد، وهناك طريقتان لتقييم الالتزام السياسي بمحاربة الفساد:

- تحديد المقررين الأساسيين حلفاءهم ومن يمنحهم الدعم وأيضا الخسائر الكامنة التي يسببونها على المستوى السياسي والمالي.
- التركيز على الحوادث مثل تصريحات المعارضة بشأن الفساد، أو إقالة الوزراء المرشحين بما يعطي إشارة قوية على محاربة الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد⁽⁴⁾.

V . خاتمة

تبين من خلال الدراسة ضرورة إطلاق كل طاقات الصحافة من أجل استراتيجية ناجعة في مواجهة الفساد على المستويين الوطني والدولي، فالصحافة بحكم أنها سلطة رابعة يمكنها أن تكون أداة خارجية وعاملا مساعدا على فضح الممارسات الفاسدة وتحديد مواقع الخلل والإعطاب التي تضر بمصالح الدول العليا ومصالح المواطنين الخاصة على السواء، ولأن الصحافة تعمل كهيئة رقابية، فهي تعزز المساءلة، وتبني حاجزا خفيفا أمام كل من تسول له نفسه اقتراف أفعال فاسدة، من خلال التشهير بهم، مما قد يؤثر على سمعتهم، ويجعل من فرص النجاح في أية انتخابات مستقبلية ضئيلة جدا، كما أنها تمثل منتدى مدنيا للتعبير عن

(¹) OECD (2017), Op.cit, p.63.

(²) السيد أحمد غاي، التعريف بالهيئة والإطار القانوني لمكافحة الفساد، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني/مارس 2016، ص.37.

(³) بوريس بيخوفيتش: آراء في الفساد: الأسباب والنتائج، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص. 29.

(⁴) زايري بلقاسم، تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا للتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة

صوت وشكاوى المواطنين وتقوم بتعبئة الرأي العام، مما يقوي الشفافية في المجتمع، ويهيئ السياق الاجتماعي العام ويعمق إحساس المحاسبة لدى السياسيين.

إن الأعداد المتزايدة للصحفيين المقتولين أثناء تغطية قضايا فساد مختلفة، مؤشر خطير للعقبات التي تقف في طريق توظيف كل الإمكانيات التي يتمتع بها الإعلام عموماً والصحافة الاستقصائية خصوصاً، ويجعل من السلطة الرابعة مفتاحاً أساسياً لم يستغل بعد بالشكل الكافي في مواجهة الفساد.

إن العلاقة البناءة بين الإعلام، المجتمع المدني والمؤسسات القانونية يمكن أن تعزز أكثر إذا تم ضمان استقلالية ونزاهة مختلف الفاعلين، كما أن توافر حرية الصحافة الفعالة، وبيانات مفتوحة، والوصول إلى المعلومات وحماية المصادر هي آليات جد ضرورية في توفير تغطية حرة وقوية.

المراجع العربية

1. أحمد أبو دية، دور وسائل الإعلام في دعم أنظمة المساءلة والرقابة في الأقطار العربية، في مجموعة مؤلفين، المساءلة والمحاسبة؛ تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد/الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، لبنان، 2007.
2. بريس بيجوفيتش: آراء في الفساد: الأسباب والنتائج، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
3. جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، الإصلاح الاقتصادي، العدد 137.
4. جورج مودي ستاورت، تكلفة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكتب مصر، 2012.
5. جون أوين وهيدر بيردي وآخرون، التغطية الإخبارية الدولية بين الخطوط الأمامية والمواعيد النهائية، ترجمة: نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداي سي آي سي، مصر، 2017.
6. داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية/المعهد السويدي بالقاهرة، لبنان، 2004.
7. زايري بلقاسم، تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرط التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.
8. سعود بن عبد العزيز آل رشود، الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال: الصحافة السعودية نموذجاً، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
9. السيد أحمد غاي، التعريف بالهيئة والإطار القانوني لمكافحة الفساد، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني/مارس 2016.
10. عبد الكريم فلاحي، إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 09، ديسمبر 2017 ص ص. 44-46

11. علي الرمال وآخرون، مصادر التغطيات الإعلامية والحق في الوصول إلى المعلومات.
(<http://www.maharatfoundation.org/studies/religion-media-coverage>)
(31/12/2018)
12. عماد الشيخ داود، "الشفافية ومراقبة الفساد"، مجلة المنصور 18 (2012): 77-119
13. فضيل دليو ، الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 5، جامعة سطيف 2007، 2.
14. فضيل دليو: دراسات في الإعلام والاتصال. الجزء الثاني: أخلاقيات الإعلام والاتصال، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة 3 ، 2018.
15. محمد أزوين، حرية الإعلام بالعالم العربي تتدهور جراء الاستبداد. على الموقع: <http://cutt.us/am6n4> / تاريخ الزيارة: 2018/12/20
16. محمد عبد الغني سعيود، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، ر.ماجستير. غ.م.، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.
17. مركز العمليات الانتقالية الدستورية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014.
18. المنظمة العربية لمكافحة الفساد على الموقع التالي: ([http://cutt.us/g6ELo\(01/01/2019](http://cutt.us/g6ELo(01/01/2019)).
19. نورالهدى زكي، الديمقراطية والرأي العام في مواجهة الفساد، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد 13، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكتب مصر، 2012.

المراجع الأجنبية

1. Human Rights Watch. (2015). "Stop reporting or we'll kill your family": Threats to Media Freedom in Afghanistan. 1st ed. United States of America, p.33.
2. Aslam, R. (2015). PAKISTAN: Media, politics and the threats to journalists in Pakistan. Pacific Journalism Review: Te Koakoa, 21(1), 177-194.
3. Bebawi, Saba. Investigative journalism in the Arab world: issues and challenges. Springer, 2016.. p.11-12
4. Christopher Starke, Teresa K. Naab, & Helmut Scherer, Free to Expose Corruption: The Impact of Media Freedom, Internet Access, and Governmental Online Service Delivery on Corruption, International Journal of Communication 10(2016), 4702-4722
5. Dong, Dong. "Legitimizing journalistic authority under the state's shadow: a case study of the Environmental Press Awards in China." Chinese Journal of Communication 6.4 (2013): 397-418.
6. https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release_AR 29/12/2018

7. OECD (2017), *The Detection of Foreign Bribery*, p.60
www.oecd.org/corruption/the-detection-of-foreign-bribery.htm
8. OECD (2018), *The Role of the Media and Investigative Journalism in Combating Corruption*, p.4.
www.oecd.org/corruption/The-role-of-media-and-investigative-journalism-in-combatingcorruption.htm
9. Park, Chang Sup. *How the media frame political corruption: Episodic and thematic frame stories found in Illinois newspapers*. Southern Illinois University Carbondale, (2016). p.03.
10. Schiffrin, A. (Ed.). *Global muckraking: 100 years of investigative journalism from around the world*. The New Press. (2014). p.12-13.
11. Seib, Philip M. *Campaigns and conscience: The ethics of political journalism*. Greenwood Publishing Group, 1994.p. 121.
12. Sterling, Christopher H: *Encyclopedia of journalism*: Sage Publications. 2009.
13. UNESCO, *Professional journalism and self-regulation. New media, old dilemmas in South East Europe and Turkey*, france, 2011. p. 58.
14. Yong Volz (2013) *Journalism awards as a site of contention in the field of journalism*, Chinese Journal of Communication, 6:4, 391-392, DOI: 10.1080/17544750.2013.854820